العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181

هل يتحول ملف النفايات الإيطالية في تونس إلى أزمة سياسية؟

القضاء الإيطالي يرفض دعوى الشركة الإيطالية مُصدّرة النفايات إلى تونس

طفى على السطح مجددا ملف النفايات الإيطالية المصدرة إلى تونس بصفة غير قانونية، ولئن اعتبر مراقبون أن النشاط الدبلوماسي بشأن الملف ضعيف، فإن أطرافا أخرى رجحت أن تكون القضية قد اتخذت بعدا سياسيا بإشراف أطراف إيطالية وتونسية مشتركة، تسعى لتحقيق أهداف معينة.

خالد هدوي

تونس - لا يزال ملف النفايات الإيطالية الذي تجاوز سنة كاملة على ظهوره، يثير الجدل في تونس، وسط ترجيحات المراقبين بكونه اتخذ صبغة سياسية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة، في وقت يفترض أن تعترف فيه إيطاليا بالخطأ وتشرع في إعادة النفايات إلى مصدرها.

وأعلنت شبكة "تونس الخضراء" أن القضاء الإيطالي ردّ دعوى الضمان المالي التي أقامتها شركة "سفيلوبو ريسورزي أمبيانتالي" مصدّرة النفايات إلى تونس بصفة غير قانونية.

وندد الشبكة بـ"الضبابية التي تكتنف التحركات الدبلوماسية التونسية في ما يهم هذه القضية"، متسائلة عما تنتظره الدولة التونسية للتحرك في خضم هذه التطورات؟

وكان القضاء الايطالي قد أصدر في الرابع والعشرين من يوليو الماضي حكما بشأن قضية النفايات المصدرة من إيطاليا إلى تونس بشكل غير قانوني في الفترة بين مايو ويوليو 2020 يقضي بإجبار الشركة الإيطالية "أس آر أي" بتنفيذ قرار سلطات مقاطعة كامبانيا لاسترجاع 282 من الحاويات التي تحتوي على 7800 طن من النفايات، في أجل لا يتجاوز تسعين يوما بداية من التاسع من ديسمبر سنة 2020.

عادل الهنتاتي

هناك تواطؤ من جهات إيطالية رسمية متخفية بالمافيا

حسام حمدي

وجود أطراف في تونس تساعد الشركة الإيطالية في مهمتها

ولم يفصل القضاء الايطالي حينها في مسألة استعمال الضمان المالي الذي كان محل نظره.

وكانت الشركة الايطالية "أس آر أي" قد قدمت شكوى لدى المحكمة الإدارية بنابولي ضد مقاطعة كامبانيا من أجل تعليق قرار هذه الأخيرة، لكن المحكمة قضت في التاسع من فبراير 2021 بعدم اختصاصها في مثل هذا الملف ليبقى قرار مقاطعة كامبانيا ساري المفعول.

ومضت أكثر من سنة منذ دخول شحنات النفايات الإيطالية إلى تونس وأكثر من ستّة أشهر بعد نهاية الآجال التي أقرتها اتفاقية بازل لإعادتها إلى بلد المصدر، ولازالت هذه النفايات تقبع في ميناء سوسة التجاري.

ويرى خبراء البيئة أن التباطؤ في إعادة نقل النفايات إلى إيطاليا جريمة كبرى، معتبرين أن هناك تواطؤا بين جهات إيطالية وأخرى تونسية.

وأفاد عادل الهنتاتي الخبير الدولي في البيئة والتنمية المستدامة وجود جهات تونسية ومجتمع مدني في إيطاليا يحركان الملف"، قائلا "هناك تواطؤ من جهات إيطالية رسمية متخفية بالمافيا".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الشركة الإيطالية لم تمتثل لقرار المحكمة الإيطالية العليا، وتونس لم تضغط دبلوماسيا كما ينبغي على الجانب الإيطالي حتى تتكفل الشركة بإعادة النفايات إلى بلادها وتتحمل مسؤولية الخسائر والأضرار المادية".

وتابع الهنتاتي" تونس اختارت التفاوض مع إيطاليا، لكن الآن النفايات تجاوزت السنة، وعلى السلطات أن تصعّد في لهجتها حتى تجبر الطرف الإيطالي على إعادة النفايات" لافتا إلى أن "الرئيس قيس سعيّد عليه أن يأخذ القضية بكل جدية حماية لسيادة تونس".

واستطرد "تحويل النفايات من إيطاليا إلى تونس جريمة كبرى، والدولة الإيطالية هي المسؤولة عما يحدث".

وسبق أن ندد منظمات تونسية بما اعتبرته "تراخيا" من تونس وروما في ملف إعادة نفايات منزلية تم توريدها بطريقة غير قانونية من البلد الأوروبي، بالرغم من انتهاء الآجال القانونية.

وأفادت مصادر متطابقة لوكالة فرانس برس بأن حاويات النفايات المنزلية التي يُمنع تصديرها وفق القانون التونسي والتشريعات الدولية لا تزال في ميناء محافظة سوسة (شرق) منذ صيف 2020 إلى اليوم.

وقال المتحدث باسم المحكمة الابتدائية بسوسة جابر الغنيمي في تصريح صحافي "إن السلطات الإيطالية فرضت على شركة 'كومبني' (جنوب) إرجاع هذه الحاويات في آجال لا تتجاوز تسعين يوما بداية من التاسع من ديسمبر الماضي.

ويلاحق في "قضية الفساد" ستّة وعشرون شخصا من بينهم ثمانية مسجونين؛ على غرار وزير البيئة السابق مصطفى العروي ومسؤولين في الجمارك وآخر في حالة فرار وهو مدير الشركة التونسية الموردة للنفايات وفقا للغنيمي.

ويعتبر نشطاء المجتمع المدني أن التحرك الدبلوماسي التونسي لم يكن في مستوى الانتظارات، ولم ينفوا وجود مصالح سياسية للأطراف المستفيدة من الملف، مؤكدين على وجود أطراف في تونس تساعد الشركة الإيطالية في مهمتها.

وقال حسام حمدي المتحدّث الرسمي باسم شبكة تونس الخضراء في تصريح لـ"العرب" إن" التحرك التونسي بخصوص الملف دون المستوى، والشركة الإيطالية تريد إدخال السلطات التونسية في متاهات لكي تربح وقتا إضافيا، وهي تتابع الموضوع وتسعى لاستغلال أيّ تصريح تونسي خاطئ".

وأضاف "الشركة الإيطالية نشاطها يندرج في التحرك غير الشرعي للنفايات، وهي من نسيج المافيا، وتعمدت أيضا إرسال نفايات مشابهة إلى دول أخرى، وهي تعتبر نفسها فوق القانون".

من المستفيد من تواصل الأزمة؟

وقال حمدي "من المؤكد توجد أطراف في تونس تساعد الشركة الإيطالية في مهمتها ولو بصفة سلبية، وهي تحاول إيجاد مخرج قانوني".

وبخصوص المشاكل الإقليمية المشتركة بين تونس وإيطاليا، على غرار الهجرة غير النظامية، وملف التمويل الخارجي، أفاد حسام حمدي أن "إيطاليا تريد تسوية الملف، في المقابل الدولة التونسية تسعى لتسوية ملف النفايات بطريقة تفاوضية وقانونية، حفاظا على العلاقات الدبلوماسية، وهنا لا بد من ذكاء سياسي في التعامل مع الملف الضبابي".

وفي وقت سابق أعربت شبكة تونس الخضراء عن استغرابها الشديد بعد تصريحات مدير عام البيئة وجودة الحياة بوزارة البيئة الهادي شبيلي في ما يتعلّق بملف النفايات الإيطاليّة المورّدة إلى تونس بشكل غير قانوني، وطالبت بإرجاع حاويات النفايات التي لا تزال رابضة بمرفأ سوسة التجاري لفائدة الشركة التونسيّة المورّدة، إلى مصدرها.

واعتبرت شبكة تونس الخضراء أنّ "تصريحات شبيلي من شأنها دعم موقف الشركة الإيطاليّة المصدرة للنفايات والحكومة الإيطاليّة وتمكينها من ربح المزيد من الوقت لإرجاع هذه القنبلة الموقوتة".

المغرب يؤيّد تعيين دي ميستورا مبعوثا لصحرائه

الرباط - كشف عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، أن المملكة وافقت على تعيين ستيفان دي ميستورا مبعوثا شخصيا للأمم المتحدة إلى الصحراء المغربية.

وقال السفير عمر هلال، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن "الأمين العام للأمم المتحدة شرع في مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن من أجل تعيين دي ميستورا في هذا المنصب الشاغر منذ مدة طويلة".

وأضاف هلال أن "الإعلان عن تعيين المبعوث الأممي السابق إلى سوريا في المنصب الجديد سيتم في غضون الأيام المقبلة، بعد موافقة أعضاء مجلس الأمن".

وأكد المتحدث أن "المغرب يدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي وواقعي وعملي ودائم للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية".

وعبر عمر هلال عن استعداد المغرب لدعم جهود دي ميستورا لتسوية هذا النزاع الإقليمي وفقا لقرارات مجلس الأمن الصادرة منذ سنة 2007، خاصة لقرارات 2440 و2468 و2494 و2548 التي كرست عملية الموائد المستديرة مع المشاركين الأربعة، في إشارة إلى الجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

وشدد على أن "المملكة المغربية أكدت رسميا، خلال جلستي المائدة المستديرة السابقتين في جنيف بحضور الوزيرين الجزائريين عبدالقادر مساهل ثم رمطان لعمامرة، أن حل الخلاف حول الصحراء المغربية لن يكون إلا بالحكم الذاتي ولا شيء غير الحكم الذاتي؛ وذلك ضمن إطار السيادة المغربية ووحدة أراضيها".

والصحراء المغربية موضوع نزاع منذ عقود بين المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، وهي منطقة تصنفها الأمم المتحدة ضمن "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي".

ولم يتم استبدال آخر مبعوث خاص للأمم المتحدة الألماني هورست كوهلر بعد استقالته في مايو 2019، وكان أنطونيو غوتيريش قد اقترح أكثر من عشرة مرشحين في العامين الماضيين لخلافة كوهلر، ولكن لم يحصل أي منهم على إجماع الأطراف المعنية.

ودي ميستورا دبلوماسي متمرس شغل مناصب رفيعة في الأمم المتحدة. وقد كان مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا (2014 – 2018) والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق (2007 – 2009) وأفغانستان (2010 – 2011).

وأكد السفير المغربي في الأمم المتحدة عمر هلال أنه "بمجرد تعيينه، كما نأمل ذلك، يمكن للسيد دي ميستورا أن يعول على تعاون المغرب ودعمه الثابت في تنفيذ مهمته لتيسير التوصل إلى تسوية لهذا النزاع الإقليمي".

وقد باءت كل محاولات حلّ النزاع بالفشل حتى الآن. ومنذ استقالة آخر مبعوث للأمم المتحدة توقفت المفاوضات الرباعية التي تضم المغرب والبوليساريو والجزائر وموريتانيا.

الاهتمام المفاجئ للدبيبة بالشباب يثير جدلا في ليبيا

طرابلس - يثير الاهتمام المفاجئ لعبدالحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة الوطنية، بفئة الشباب من خلال ترسيخ فكرة الزواج لديهم وإشراكهم في الحياة السياسية جدلا واسعا في الأوساط الليبية، في حين يعتبره مراقبون خطوة من الدبيبة لتحقيق مصالح انتخابية وسياسية.

والتقى رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي وفدا من منسقي منتدى حوار الشباب السياسي، بديوان المجلس الرئاسي في طرابلس.

وبحث اللقاء القضايا المتعلقة بالشباب وأهمية مشاركتهم في الحياة السياسية ودورهم في تعزيز عملية المصالحة الوطنية.

الدبيبة يغازل شباب ليبيا

ونقل المكتب الإعلامي بالمجلس الرئاسي عن المنفي تأكيده على دعمه للشباب واهتمامه البالغ بهذه الشريحة التي يُنتظر منها الكثير ويُعوّل عليها في عملية التنمية وإرساء المصالحة الوطنية.

وتأمل الحكومة الليبية في أن تنعش مبادرة صندوق دعم الزواج آمال الشباب في البلاد، من أجل تجاوز أحد تداعيات الآثار الاقتصادية للحرب الدائرة في البلاد على مدار عقد كامل، والمرتبط بعزوف الشباب عن الزواج في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وتشهد عملية التسجيل للحصول على المنحة المقدمة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة إقبالا متناميا من قبل الشباب في ليبيا، وذلك منذ إطلاقها عمليا في الخامس من سبتمبر الجاري.

وتستهدف المنحة خمسين ألف شاب وشابة، ممن يعقدون قرانهم في الفترة الممتدة من الثاني عشر من أغسطس حتى الحادي والثلاثين من ديسمبر المقبل، بقيمة أربعين ألف دينار (8.85 ألف دولار) لكل زيجة (مناصفة بين الشاب والفتاة).

وسبق أن أعلن الدبيبة في فعالية احتفالية أقيمت بمدينة الخمس غربي ليبيا، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، تخصيص مليار دينار (222 مليون دولار) كـ"منحة زواج"، بالإضافة إلى مليار و700 مليون دينار (377 مليون دولار) قروضا سكنية لمساعدة الشباب على الاستقرار والتقليل من عزوفهم عن الزواج.

وقال حينها مخاطبا جمهورا من الشباب "ابتداء من شهر سبتمبر (...)، سيحصل خمسون ألف شاب وشابة على دعم منحة الزواج بشرط أن يقدم الشاب ما يثبت إقباله على الزواج".

وترى أوساط سياسية أن مبادرة الدبيبة تهدف إلى كسب تعاطف الشباب واعتمادهم كخزان انتخابي في الاستحقاقات المقبلة.

وأكدت أسماء الخوجة -عضو مجلس النواب- أن مجلس النواب أصدر قانونا رقم (5) لسنة 2019 بشأن إنشاء صندوق دعم الزواج، وأنها كانت من ضمن أعضاء المجلس الذين دعموا هذا القرار ورحبوا به، مشيرة إلى أن اعتراضها كان على آلية تنفيذ القرار من قبل الدبيبة.

واستغربت في تصريحات صحافية "منح مثل هذا المبلغ للشاب المقبل على الزواج دون وجود مسكن ودون توفير مصدر دخل ثابت، ما يجعل الأسرة تواجه صعوبات، خصوصًا في ظل غلاء أسعار إيجارات المساكن في المدن الرئيسية وغيرها من المدن الليبية".

أسماء الخوجة

كان من الأجدر صرف هذه المبالغ في مشاريع صغرى للشباب

وأضافت "كان من الأجدر صرف هذه المبالغ في مشروعات صغرى للشباب لتأمين الحياة الكريمة، أو صرفها كدفعة أولى لمشاريع إسكانية في المدن الليبية أسوة بالدول المجاورة"، مشددة على أن شباب ليبيا الذين أنهكتهم الحروب يستحقون أكثر من ذلك.

ورأت أن "الأولى من الزواج حاليا هو المشاريع التي توفر للشباب حياة كريمة وبناء شاب ليبي واع ويملك العلم والحرفة التي تضمن له حياة مستقرة، وبعدها تكون خطوة الزواج"، معتبرة أن "قرار الدبيبة لم يكن مدروسا أبدا، وهدفه كسب أصواتهم وتعاطفهم؛ خاصة أنه جاء ارتجاليا ومفاجئا ولم يخضع للدراسة من قبل مؤسسات الدولة كوزارة التخطيط مثلا".

وحدد صندوق دعم الزواج الاشتراطات الخاصة بالحصول على المنحة، وأهمها أن يكون عقد القران مسجلا بمنظومة السجل المدني، مع الحصول على رقم قيد جديد. ولا تغطي المبادرة عقد قران الليبي من مواطنة أجنبية أو العكس. كما اشترطت أن يكون الزواج هو الأول للزوج.

ومنذ الإعلان عن الشروط وفتح باب التقديم تسابق شباب ليبيون من أجل استيفاء المستندات المطلوبة للتسجيل.

وجعلت الحرب الأهلية وغياب الأمن والأزمات الاقتصادية الآلاف من الفتيات العازبات في ليبيا يواجهن خطر العنوسة، وأصبحت هذه العوامل عائقا أمام زواجهن.

وفي عام 2015 حصد الاقتتال الداخلي في ليبيا الذي دام حوالي ثمانية أشهر الآلاف من الأرواح وتسبب في فقدان الكثيرين لأفراد من عائلاتهم وذويهم، كما تشير التقديرات إلى قتل قرابة عشرة آلاف ليبي أغلبهم من الشباب غير المتزوجين بنسبة خمس وستين في المئة.